المقدمة

المدن المختلطة هي جزء من المشهد الإسرائيلي، وعالم مصغر للمجتمع الإسرائيلي ككل، على كل تعقيداته. يعرض هذا التقرير الخاص نتائج الرقابة التي تم اجرائها في مسألتين تتعلقان بالمدن المختلطة: **الشرطة وتطبيق القانون في المدن المختلطة خلال أحداث حارس الأسوار وفي الحياة الروتينية; الخدمات البلديّة في المدن المختلطة.**

وفقًا لتعريف دائرة الاحصاء المركزية، فإن البلدة المختلطة في إسرائيل هي منطقة ذات أغلبية ساحقة من السكان اليهود وأقلية كبيرة من السكان العرب. في إسرائيل، هناك تسع بلدات تعرف بأنها "مختلطة"، بما في ذلك ثماني مدن (القدس، تل أبيب - يافا، حيفا، عكا، الرملة، اللد، معالوت ترشيحا، نوف هجليل) وبلدة قروية واحدة (نافي شالوم). في عام 2020، بلغ عدد السكّان في المدن المختلطة حوالي 2,000,000 نسمة، منهم حوالي 500,000 من السكان العرب - 370,000 في القدس و130,000 في المدن المختلطة الأخرى.

في أيّار 2021، اندلعت أعمال شغب شديدة في عدة مدن مختلطة، بينها حيفا واللد وعكا وتل أبيب - يافا. خلال أعمال الشغب، قُتل ثلاثة مواطنين إسرائيليين وأصيب العشرات ولحقت أضرار جسيمة بالممتلكات. وقد أبرزت هذه الأحداث التوترات القائمة بين مختلف الفئات السكانية وشهدت على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على المستويين الوطني والمحلي لخلق حيز عام محترم ومشترك ولمنع تكرار مثل هذه الأحداث. كما أظهرت هذه الأحداث تحديات للحفاظ على الأمن الشخصي وضمان النظام العام في المدن المختلطة وأبرزت الحاجة إلى فحص نواحي الشرطة وتطبيق القانون في هذه المدن.

تشير الرقابة في موضوع **الشرطة وتطبيق القانون في المدن المختلطة خلال أحداث حارس الأسوار وفي الحياة الروتينية; الخدمات البلديّة في المدن المختلطة** إلى أوجه قصور في نشاط الشرطة قبل وأثناء أحداث حارس الأسوار، وفي استعدادها وجاهزيتها في حال حدوث مخالفات مخلّة بالنظام في عدّة أصعدة بشكل عام وفي المدن المختلطة على وجه الخصوص. عكست أحداث حارس الأسوار ضعفًا ملحوظًا وتقصير في استعداد نظام خدمة الاحتياط لشرطة حرس الحدود. تم اكتشاف ثغرات في تقسيم المسؤوليات بين الشرطة وجهاز الأمن العام (شاباك) فيما يتعلق بالمخابرات في مجال النظام العام، مما ساهم في وجود فجوات استخبارية كبيرة انعكست في التعامل مع حوادث حارس الأسوار. كشف التقرير أنه في ذروة أحداث حارس الأسوار في مدينة اللد، لم تتلق آلاف المكالمات من السكان (حوالي 2,836 مكالمة بين 11 إلى 13 أيّار 2021) - الذين توجهوا الى مركز الشرطة بسبب الضيق الذي واجهوه أو للإبلاغ عن حادثة شهدوها - أي رد من الشرطة. آلاف التوجهات الأخرى (حوالي 4,059 حادثة)، التي تم الرد عليها والتي أدت إلى فتح سجلات حوادث، لم تتلق استجابة مناسبة من الشرطة. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال أحداث حارس الأسوار، كان هناك ضغط كبير من التوجهات الى المركز الهاتفي 100 في جميع أنحاء البلاد، مّما أدى الى صعوبة في تقديم رد فعال للمتوجهين.

كما كشف التقرير عن فجوات في تجهيزات الشرطة للتعامل مع تحديات الشرطة وتطبيق القانون, وكيفيّة تطبيقها في الحياة الروتينيّة. من بينها أنه في إطار التعامل مع تحديات الشرطة وتطبيق القانون بشكل عام وفي المدن المختلطة على وجه الخصوص، تمت الاستعانة بتعزيزات على نطاق واسع، كحل للثغرات في قدرة الوحدات المحلية على التعامل مع الحوادث المختلفة. تثير الحاجة المتكررة للتعزيزات التساؤل حول ما إذا كانت الموارد المخصصة للوحدات مناسبة للتحديات التي تواجهها.

تقدر أضرار أعمال الشغب التي لحقت بالجسد والممتلكات بعشرات ملايين الشواقل. وتبين أنه في حوالي 880 حالة تم دفع تعويضات للمتضررين من خزائن الدولة بمبلغ 33 مليون شيكل، ولاحقا تم تقديم لوائح اتهام ضد 574 متورطًا. مقابل الأضرار التي بلغت عشرات ملايين الشواقل، تبين أنه بحسب موقف وحدة تطبيق القانون المدنية، في موعد انتهاء الرقابة، يقدر حجم الضرر الذي يمكن المطالبة به في إطار إجراءات مدنية من حوالي 55 متورط بحوالي 4.5 مليون شاقل، وفي موعد انتهاء الرقابة، لم يتم رفع أي دعاوى مدنية لتعويض الأضرار التي لحقت بممتلكات الدولة واستعادة أموال التعويض المدفوعة للمتضررين.

نتائج هذا التقرير والظروف التي تعمل فيها الشرطة ستلزم رئيس الحكومة ووزير الأمن الداخلي، ومن خلالهم حكومة إسرائيل، الشرطة، الشاباك وجهاز الدفاع بأكمله، بالتطرق إلى هذه القضايا الرئيسية. يوصى بأن تعمل الشرطة وجهاز الأمن العام (شاباك) على تحسين أنشطتهم في المدن المختلطة خلال الحياة الروتينية وزيادة استعدادهم للأحداث المتطرفة، وفقًا للتهديدات والسيناريوهات المرجعية. يوصى أيضًا بأن يقوم مكتب المدعي العام بصياغة سياسة ردع واتخاذ إجراءات مدنية، خاصة في حال وجود متضررين من الحوادث الإرهابية والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية والعنصرية - لتعزيز الإجراءات اللازمة لإتمام التحقيق في تلك القضايا واتخاذ قرار بشأن إمكانية رفع دعاوى مدنية.

يوضح أن أوجه القصور والثغرات التي وجدت في هذا التقرير لا تقلل من تقييم تفاني شرطة إسرائيل وضباطها، المقاتلون وضباط شرطة حرس الحدود وجهاز الأمن العام (الشاباك)، الذين يعملون في ظروف لا يستهان بها، ويخاطرون ويضحون بأنفسهم للحفاظ على أمن الجسد والممتلكات وتطبيق القانون.

أشار فصل بموضوع **الخدمات البلدية في المدن المختلطة** إلى أن البلديات في المدن المختلطة في إسرائيل تواجه العديد من التحديات: يتطلب تاريخ العلاقة بين الشعب اليهودي والسكان العرب بذل جهود كبيرة من كلا الجانبين لتأسيس بنية تحتية تعزز نسيج حياة مشترك. يجب على البلديات تقديم خدمات مدنية بشكل مساوٍ لجميع الفئات السكانية، مع مراعاة خصائصهم المختلفة، والعمل على زيادة الشعور بالانتماء والاندماج لدى جميع سكان المدينة. الى جانب ذلك، تتمتع المدن المختلطة أيضًا بالعديد من النقاط الايجابية من حيث التعاون بين السكان اليهود والعرب وإمكانيات كبيرة للتعارف والحوار، وخلق حيز عام متسامح ومحترم ونسيج حياة مشترك.

أشار التقرير إلى وجود فجوات بين الخدمات المدنية التي يتلقاها السكان اليهود وتلك التي يتلقاها السكان العرب في المدن المختلطة التي تم فحصها، بما في ذلك: من بين 500 عقار خصصتها المدن المختلطة التي تم فحصها في عام 2021، تم تخصيص خمسة لهيئات تابعة للسكان العرب؛ وكانت نسبة الدعم المقدم للهيئات في المجتمع العربي من ميزانية دعم بلديات حيفا ونوف هجليل وعكا والرملة أقل من 6%. لم تدرس بلديات المدن المختلطة التي تم فحصها احتياجات السكان العرب الذين يعيشون في مناطق نفوذها، بما في ذلك أمور الدين والرفاهية والشباب والثقافة؛ كما لم تدرس أسباب قلة تقديم طلبات الدعم نيابة عنها والعقبات في هذه المسألة. من ناحية أخرى، تبين أن نسبة ضريبة الأملاك (الأرنونا) التي تمت جبايتها في الأحياء العربية في الرملة عام 2020 بلغت 26% فقط، بينما كانت النسبة الإجمالية 87%.

يوصى باتخاذ خطوات عملية لتقليص الفجوات بين الفئات السكانية وتحديد الميزانيات لذلك وذلك في إطار الخطة متعددة السنوات للبلدات المختلطة والتي تقوم وزارة المساواة الاجتماعية ومكتب رئيس الحكومة ببلورتها. يوصى أيضًا بأن تقوم بلديات المدن المختلطة بفحص الخدمات البلدية التي تقدمها والعمل على توفير رد مناسب لكل واحدة من الفئات السكانية، جنبًا إلى جنب مع ضمان تحصيل الضرائب

البلدية من جميع السكان، واتخاذ إجراءات التي تهدف إلى انشاء أساسات قوية لبنية تحتية لنسيج حياة مشترك. يجب على جميع السلطات المحلية استخلاص العبر من نتائج هذا التقرير، لا سيما على ضوء التغيرات الديموغرافية المتوقع حدوثها في السنوات القادمة في التركيبة السكانية في مختلف السلطات المحلية، وملائمة خدماتها مع المزيج السكاني الناشئ.

الدولة ملزمة بتقديم مختلف الخدمات الأساسية لمواطنيها والمقيمين فيها، بعضها من خلال الوزارات الحكومية والبعض الآخر من خلال السلطات المحلية والهيئات النظامية. يتوجب على الدولة أيضًا ضمان تحمل المواطنين عبء الوفاء بالالتزامات المدنية وأن جهات تطبيق القانون تهتم بذلك. يشدد أن الثغرات التي نشأت في الخدمات البلدية في المدن المختلطة لا تبرر أي نشاط عنيف من أي نوع.

في الختام، هناك قنوات عمل على المستويات الحكومية والبلدية والجماهيرية والشخصية في المدن المختلطة والتي قد يخفف الاستثمار فيها من حدة التوتر الداخلي وتجهيز بنية تحتية من العلاقات القوية بين سكان المدن المختلطة. آمل أن يساعد هذا التقرير وتوصياته في تعزيز المسائل المتعلقة بالمدن المختلطة وتحفيز الهيئات الخاضعة للرقابة على اتخاذ إجراءات في هذا المجال.

☆

من واجبي شكر موظفي مكتب مراقب الدولة في قسم الوزارات الحكومية والمؤسسات الحكومية، قسم الحكم المحلي وقسم المقر الرئيسي الذين عملوا على إعداد هذا التقرير بكل احترافية، إتقان، إنصاف ودقة.

مَتنْياهو أنجيلمان
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، تموز 2022